1 March 2011
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة الخامسة والخمسون
٢٢ شباط/فبراير – ٤ آذار/مارس ٢٠١١
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى عن إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تشجيع إمكانية حصول المرأة بشكل متكافئ على فرص للعمل اللائق والمتفرغ

ملخص الرئيس

١ – في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، عقدت لجنة وضع المرأة اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى عن إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تشجيع إمكانية حصول المرأة بشكل متكافئ على فرص للعمل اللائق والمتفرغ. وركز اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى على تبادل الخبرات الوطنية والدروس المستفادة والممارسات السليمة. ووفر دليل مناقشة إطاراً للحوار التفاعلي.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - ونُظم اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى في جلستين متوازيتين للسماح بالتفاعل بين العدد الكبير من المشاركين. وترأس الجلستين السيد غارن نازاريان، رئيس لجنة وضع المرأة، والسيد كازو كوداما، نائب الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة. وافتتح النقاش متحدثان رئيسيان هما السيد فورتوناتو دي لا بينيا، نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وكيل وزير العلوم والتكنولوجيا في الفلبين، والسيدة جوزفينا فاسكويز موتا، عضوة في البرلمان، وزيرة التعليم السابقة في المكسيك. وأجاب الممثلان المدعوان من منظومة الأمم المتحدة وهما: السيدة باربرا بيلي، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، والسيدة جين هودجز، منظمة العمل الدولية، والممثلان من المنظمات غير الحكومية وهما: السيدة جوي كارتر من الاتحاد الدولي للجامعيات، والسيدة ديبالي سوود من خطة العمل الدولية، على الأسئلة المطروحة، وساهموا في الحوار التفاعلي. وقدّم واحد وخمسون ممثلاً حكومياً، وممثلان من المجموعات الإقليمية ومراقب واحد، مداخلات في اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى.

٣ - وهناك الكثير من الممارسات الجيدة والخبرات المتعلقة بسبل تحقيق نتائج في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا والعمالة. وتدعو الحاجة إلى تعزيز الممارسات الجيدة وتوسيعها وتكرارها، واستخدامها كأساس لتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج أفضل.

٤ - إن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وهو حاجة إنسانية أساسية. وقد أرست الحكومات أهمية التعليم والتدريب ودور العلم والتكنولوجيا في القضاء على الفقر، وفي التنمية الاقتصادية والنمو، والتغيير الاجتماعي، وفي تحفيز تمكين المرأة، وأكدت عليها مراراً في مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية. وهناك مجموعة من الالتزامات المعيارية وفي مجال السياسات العامة، بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[(١)]، والصكوك المتعلقة بالسياسات العامة مثل إعلان ومنهاج عمل بيجين الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[(٢)]، وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات[(٣)] الذي اعتُمد في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وإطار عمل

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفقان الأول والثاني.

(٣) انظر الوثيقة A/60/687.

داكار[٤] الذي اعتمده المنتدى العالمي للتعليم، والأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر تركيزا واستثمارات لضمان ترجمة هذه الالتزامات إلى نتائج ملموسة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

٥ - ونتيجة لازدياد الزخم والإرادة السياسية اللذين برزا من خلال تحديد الأولويات والاستثمار في قطاع التعليم، والاستخدام الواسع لاستراتيجيات مثل وضع الميزانيات التي تراعي الفوارق بين الجنسين والتخطيط والسياسات المحددة، أحرز العديد من البلدان تقدما كبيرا في تحسين إمكانية حصول الفتيات والنساء الشابات على التعليم الابتدائي والثانوي والعالي وإكماله، وتحسين معدلات محو الأمية في صفوف الإناث. وفي عدد من البلدان، كان عدد الفتيات أكبر من عدد الفتيان في معدلات إكمال التحصيل الأكاديمي.

٦ - وينفذ العديد من البلدان سياسات وبرامج مصممة لجعل التعليم متاحا بأسعار معقولة أكثر للفقراء، بما في ذلك إلغاء الرسوم الدراسية والمدارس، وبرامج التحويلات النقدية المشروطة، وبدلات إعانة الطفل، والمنح الدراسية، وبرامج التغذية المدرسية، والمدارس الداخلية المجانية. ومع أن العديد من هذه الحوافز المالية قد أتيحت لكل من الفتيات والفتيان، فقد اتخذت تدابير أكثر استهدافا مثل المنح الدراسية للفتيات اللاتي يتخصصن في مجال العلوم والتكنولوجيا. كما اعتمدت الدول سياسات لزيادة التحاق الفتيات بالدراسة على مستوى التعليم العالي والجامعي من خلال الحصص، والأخذ في الاعتبار طلبات فتيات المعاهد والمنح الدراسية، وتوفير مساكن لهن. ويعد قرب البيوت من مرافق التعليم عاملاً رئيسياً في زيادة فرص حصول كل من الفتيات والفتيان على التعليم ومشاركتهم في ذلك.

٧ - وتحظى تهيئة بيئات آمنة ومواتية للتعلم بأهمية أساسية لتحسين انتظام الفتيات في المدارس. ولا يزال التعرض لأعمال العنف أو الخوف من ذلك في المدرسة، أو على الطريق إلى المدرسة والعودة منها، يعيق حصول الفتيات على التعليم، ويؤدي إلى تسربهن من المدرسة. إن المبادرات الرامية إلى تحسين البيئة التعليمية وسلامة الفتيات أثناء توجههن إلى المدرسة والعودة منها تشمل إقامة مهاجع للفتيات فقط، وتوفير بنية تحتية كالنقل، وبناء دورات مياه منفصلة، وتحسين الإضاءة، ومعالجة موضوع حقوق الإنسان للمرأة في المناهج الدراسية. وإن الفتيات المراهقات الحوامل اللاتي يتعرضن للتمييز يحتجن إلى دعم محدد، وتدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لتهيئة بيئة تمكّن المراهقات الحوامل والأمهات المراهقات من مواصلة تعليمهن وتدريبهن.

---

(٤) انظر، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير النهائي للمنتدى العالمي للتعليم، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (باريس، ٢٠٠٠).

٨ - وفي العديد من البلدان، لا سيما في البلدان النامية، فإن معدل تمثيل المدرّسات أعلى في مستويات التعليم الأدنى، ويميل لأن يتركز في المدارس في المناطق الحضرية. لذلك، لا تزال هناك حاجة إلى زيادة عدد المدرّسات في جميع مستويات التعليم، ولا سيما في المناطق الريفية.

٩ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في مختلف المناطق في مجال الحصول على التعليم، فإن عدم المساواة على أساس الطبقة أو الدخل أو الاختلافات الريفية والحضرية لا يزال قائماً. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتعزيز وضع واحتياجات وأولويات فئات محددة مثل النساء من السكان الأصليين، والنساء في المناطق الريفية، والنساء ذوات الإعاقة، اللاتي غالبا ما يشكلن معظم الفتيات خارج المدرسة والنساء اللاتي لديهن مستوى تعليمي محدود أو اللاتي لا يتوفر لديهن أي مستوى تعليمي. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات تعليم وتدريب اللاجئات والمهاجرات. ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية والالتزامات العالمية من دون وضع إجراءات محددة للوصول إلى هذه الفئات وإدماجها في المبادرات العالمية والوطنية، مثل مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع.

١٠ - إلا أن المشاركين أقرّوا بأن زيادة فرص الحصول على التعليم لا تكفي: إذ يجب تحسين نوعية التعليم ومدى صلته، استجابة لمطالب التحول المجتمعي. وأصبحت نوعية التعليم السيئة مصدر قلق كبير، بعد أن أخذ الكثير من الأطفال يتركون المدرسة من دون أن تتوفر لديهم معرفة أساسية بالقراءة والكتابة والمهارات الحسابية، ويفتقرون إلى المعرفة والمهارات ذات الصلة بسوق العمل التنافسي اليوم. وينبغي تكثيف الاستثمار في التعليم الجيد من خلال إعطاء الأولوية للتنمية المهنية للمعلمين، وتحسين شروط التعلم، ومراجعة المناهج الدراسية.

١١ - ويجب أن يشمل التعليم الجيد أيضا بذل جهود لمعالجة مسألة الصور النمطية بين الجنسين، التي لا تزال تتغلغل في المجتمع، وتكرس التمييز ضد المرأة، وتساهم في توجيه النساء والرجال إلى مسارات دراسية ووظيفية منفصلة، مما يؤثر بشكل ضار على الآفاق الاقتصادية للمرأة. وبغية التشجيع على إجراء التغيير المجتمعي اللازم وفتح فرص جديدة للنساء في القطاعات غير التقليدية، وفي القطاعات الناشئة - مثل العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والاقتصاد الأخضر - فإنه يجب معالجة هذه القوالب النمطية معالجة منهجية. وهذا يتطلب فهماً أفضل للأسباب الجذرية لنشوء هذه الصور النمطية ودور عمليات التنشئة الاجتماعية، بما في ذلك المعلمون والآباء، واستمرارها. وتشمل الممارسات الجيدة والمبادرات الواعدة لمعالجة الصور النمطية مراجعة المواد التعليمية، والجهود الرامية إلى توعية الآباء والمعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم إزاء قضايا المساواة بين الجنسين؛ واتخاذ التدابير

اللازمة لتعريف الفتيات والفتيان على القدوة الحسنة في المجالات غير التقليدية، مثل المهندسات ومعلمي رياض الأطفال. وكان التدريب على البحث عن العمل والتوجيه والإرشاد الوظيفي فعالاً أيضاً.

١٢ - ومع بدء اعتماد الاقتصاد العالمي على المعرفة على نحو متزايد، فإن اليد العاملة المتعلمة القادرة على تطبيق التكنولوجيا الحالية وعلى تطوير العلم والتكنولوجيا الجديدة، تعد أمراً بالغ الأهمية. كما أن تمكين المرأة من اكتساب المهارات اللازمة والكفاءات ضرورة اقتصادية. لذلك هناك حاجة ماسة إلى تحديد الأولويات، ووضع تدابير تهدف إلى تشجيع الفتيات على إيلاء اهتمام أكبر بالرياضيات والعلوم والتكنولوجيا في سن مبكرة. وهناك مبادرات تدريب مبتكرة تهدف إلى تعزيز القدرات في مجال تدريس الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا بطرق خلاقة وتشاركية، تشمل منح جوائز وتقديم منح دراسية للطلاب في ميادين العلم والتكنولوجيا؛ وإنشاء كليات نسائية توفر تخصصات في مجال العلوم والتكنولوجيا، وبرامج خاصة لتعزيز دور المرأة في الهندسة.

١٣ - وفي بعض البلدان، ازداد عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب صنع القرار، بما في ذلك في الجامعات والبرلمانات والحكومات، وفي الهيئات القضائية، وكذلك في القطاع الخاص. وأنشأت الجامعات مجالس استشارية واتخذت خطوات أخرى لرصد وتعزيز المساواة بين الجنسين في مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك تحسين التوظيف والترقية، والاحتفاظ بالأساتذة من النساء، وتعزيز مشاركة المرأة في المناصب الإدارية والقيادية. وقدمت حوافز مالية لتشجيع الجامعات على تعيين عدد أكبر من النساء في مناصب أستاذية. إلا أن تمثيل المرأة لا يزال منخفضاً في المناصب القيادية، و لم يتم تجاوز ذلك بعد. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق المساواة بين الجنسين في أوساط صانعي القرار بما في ذلك في أكاديميات العلوم ومؤسسات التمويل، والأوساط الأكاديمية، وفي القطاع التعليمي العام والخاص وقطاعيْ العلم والتكنولوجيا.

١٤ - وعلى الرغم من التقدم الهام المحرز في مجال التعليم، لا تزال المرأة تواجه صعوبات في العثور على عمل لائق. لكن التعليم في حد ذاته لا يكفي عندما تسعى النساء والفتيات إلى الحصول على عمل لائق. إن قطع الاتصال بين تعليم المرأة وفرص العمل يستدعي وضع سياسات عامة هادفة تكفل تحسين الانتقال من التعليم إلى العمل اللائق والعمالة الكاملة. وتدعو الضرورة إلى تحسين قدرة المرأة على الحصول على الموارد المالية والتحكم بها، واتخاذ إجراءات أقوى لتعزيز المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية.

١٥ - وثمة سبل أخرى لتقوية الصلة بين مكاسب التعليم والعمل اللائق منها اتخاذ إجراءات لتعزيز المساواة في تقاسم المسؤوليات وتحسين التوازن بين العمل والحياة من خلال تدابير مثل المرونة في ساعات العمل والحصول على رعاية عالية الجودة. وإن اتخاذ تدابير مثل التعليم قبل المدرسي، والحصول على رعاية الأطفال بعد ساعات الدراسة، وبرامج محددة مخصصة للأمهات العازبات، وتمديد ساعات تشغيل الخدمات العامة، ومساعدة الآباء على التوازن بين مسؤوليات الأسرة والعمل. وفي بعض البلدان، تتلقى الشركات الخاصة شهادة تقدير عندما تفي بالمعايير المتعلقة بسياسات مكان العمل التي تعزز المساواة بين المرأة والرجل.

١٦ - إن استمرار عدم المساواة في تقاسم المسؤوليات في القطاعين الخاص والعام بين المرأة والرجل لا يزال يشكل تحديا. ففي حين توجد قوة دافعة للتغيير، فإن معظم الجهود الحالية موجهة إلى الفتيات والنساء. وفي العديد من المجتمعات، لا يزال نموذج الذكر المعيل سائداً. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود، تستهدف الفتيان والرجال بصفة خاصة، لتغيير المفاهيم النمطية الراسخة لديهم فيما يتعلق بتقسيم العمل بين الذكر المعيل والأنثى التي تقوم بالرعاية، وتعميق فهم الحاجة إلى المساواة في تقاسم تربية الأطفال ومسؤوليات تقديم الرعاية بين المرأة والرجل.

١٧ - وإن التدابير الرامية إلى توسيع فرص المرأة في مجال تنظيم المشاريع والمهارات لا تزال قاصرة. وتدعو الحاجة إلى تدريب النساء على المهارات في مجال الأعمال التجارية، بما في ذلك التنمية، ووضع الصيغة النهائية لخطط وعمليات الأعمال التجارية. وينبغي للسياسات العامة أن تعزز ثقافة تنظيم المشاريع السليمة وتساعد على كفالة أن يستجيب القطاع المالي السائد لتلبية مصالح المرأة واحتياجاتها وأولوياتها على نحو أفضل.

١٨ - وتظهر التجارب من عدة بلدان نامية أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الهواتف المحمولة، إمكانية إحداث تأثير تحوّلي على الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتمكين المرأة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وقد توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأسر إمكانية الحصول على مجموعة واسعة من المعلومات عن الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية والأدوية، وتوفير الرعاية للرضع والأطفال. كما يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تسهّل وتعزز الوقاية من ممارسة العنف ضد النساء والفتيات، وإمكانية الحصول على الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وتحسين فرص إنشاء المشاريع من خلال التجارة الإلكترونية، ومنح الفتيات المراهقات إمكانية الحصول على معلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية، وتوفير التدريب على محو الأمية للنساء والفتيات. كما تم توثيق الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في

التعليم عن بعد عبر الإنترنت. وفي بعض البلدان، تعتبر الفتيات الإنترنت أداة هامة لتوسيع آفاقهن في المجتمعات التي تتجاوز أسرهن والمجتمعات التي يعشن فيها. ومع ذلك، لا توجد لدى الملايين من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما اللاتي يعشن في فقر وفي المناطق الريفية، إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الوصول إلى الهواتف المحمولة، أو تتوفر لديهن إمكانية محدودة على ذلك. وينبغي دراسة الأثر المحتمل للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على أنشطة المرأة، وينبغي بذل مزيد من الجهود لكفالة قدرة المرأة على الحصول على التكنولوجيات الجديدة واستخدامها لأغراض اقتصادية واجتماعية.

١٩ - وفي العديد من المجالات التي نوقشت، تدعو الحاجة إلى إجراء مزيد من البحوث على البيانات المصنفة والقابلة للمقارنة وتحليلها، بغية استكشاف وزيادة توضيح الأسباب الكامنة وراء عدم المساواة، بما في ذلك الفروق في معدلات التسرب والإنجاز، وانخفاض معدلات الحضور في المدارس، وتدني نسبة المشاركة حسب الجنس في مواضيع معينة أو مجالات الدراسة، والعلاقة بين العمل المأجور وغير المأجور، والحصول على عمل لائق. وينبغي تعزيز القدرات الوطنية في هذه المجالات لكفالة وضع استجابات ملائمة للسياسات اللازمة لمعالجة هذه التفاوتات. وتتضمن المبادرات الواعدة لتحسين القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها أسئلة أكثر تفصيلا عن التعليم والعمالة في الدراسات الاستقصائية والتعدادات الوطنية، وتحسين الرصد والتقييم للبرامج والمشاريع والمبادرات لجمع الممارسات الجيدة وتقاسمها.

التوصيات

٢٠ - استنادا إلى الخبرات والممارسات الجيدة، أوصى المشاركون مجموعة من الإجراءات لتحسين إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تشجيع إمكانية حصول المرأة بشكل متكافئ على فرص للعمل اللائق والمتفرغ، تشمل:

- تحسين جودة وملاءمة التعليم والتدريب لكفالة توفير فرص عمل للمرأة، بما في ذلك في القطاعات غير التقليدية، مثل العلم والتكنولوجيا؛
- تشجيع الفتيات على الاهتمام بدراسة الرياضيات والعلم والتكنولوجيا ومكافحة القوالب النمطية بين الجنسين، بما في ذلك إطلاع الفتيات والفتيان على نماذج يقتدى بها من النساء، وتوظيف مدّرسات لمادة العلوم؛ وتزويد المعلمين بطرائق تدريس تراعي الفوارق بين الجنسين، والمناهج الدراسية والمواد الدراسية، وتوعية الآباء والأمهات، والمدرسين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم بقضايا المساواة بين الجنسين؛

- تهيئة بيئات آمنة للفتيات في المدرسة، وأثناء ذهابهن إليها وعودتهن منها، بما في ذلك توفير النقل الآمن، وإنشاء البنى التحتية، وإجراء أنشطة شاملة للوقاية من العنف؛

- توسيع استخدام الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة في النظام التعليمي من خلال استخدام أشكال جديدة من الشراكة والتمويل؛

- دعم انتقال الفتيات والنساء من التعليم إلى العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق، بما في ذلك من خلال توفير المشورة المهنية، وخدمات دعم البحث عن عمل، والتدريب الداخلي وبرامج الإرشاد؛

- تعزيز دخول المرأة إلى قطاع الأعمال بتمكينها من الحصول على الموارد الاقتصادية والمالية وامتلاكها، وفرص بناء القدرات في مجال مهارات إدارة الأعمال، ومعلومات السوق وتكنولوجيا المعلومات، والتواصل وتبادل المعلومات؛

- تشجيع المرأة على المشاركة الفعالة في صنع القرار وشغل المناصب القيادية بما في ذلك في ميادين العلم والتكنولوجيا؛

- العمل على تيسير التوفيق بين الحياة الأسرية والعمل، بما في ذلك من خلال وضع سياسات عمل مرنة وصديقة للأسرة، والحد من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر من خلال الاستثمارات في إقامة البنى التحتية العامة (كالطاقة والمياه والصرف الصحي)، وإعادة توزيع العمل في مجال الرعاية غير المأجورة بين المرأة والرجل وكذلك بين الأسرة والقطاعين العام والخاص من خلال توفير خدمات رعاية تكون متاحة وميسرة، وبرامج ما بعد المدرسة؛

- تزويد النساء والفتيات، وبخاصة اللاتي يعشن في فقر، وفي المناطق النائية والريفية، بإمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيا الهاتف المحمول والإنترنت؛

- تحسين جمع وتحليل واستخدام البيانات المفصلة حسب الجنس والعمر القابلة للمقارنة عن جميع جوانب حصول المرأة على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتها في ذلك وتوفير العمل اللائق، بغية توفير معلومات لصانعي السياسات على نحو أفضل، والأخذ في الاعتبار العوامل العديدة التي تتقاطع مع الجنسين، بما في ذلك الطبقة الاجتماعية والعرق والعجز، والعيش في المناطق الريفية والحضرية؛

- رصد وتقييم أثر جميع برامج وسياسات الابتكار المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا على النساء والفتيات.